ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Said Salman Jabr

College of Arts/ Wasit University

Alia Bashar Juma

The Open Educational College - Wasit Center

Email:
mailto:alay.bashar.2016@gmail.com

Keywords:

necessity, complexity, grammar

Article info

Article history:
Received 15.Oct.2022
Accepted 17.Dev.2022
Published 1.Feb.2023

The effect of poetic necessity on grammatical complexity

A B S T R A C T

The issue of poetic necessity preoccupied the minds of most scholars of the Arabic language, ancient and modern, and due to the importance of this topic and the large number of studies on it and the different opinions about it, the research dealt with this linguistic issue, and the grammarians did not care about poetic weight or rhyme as much as they cared about the grammatical rule. On these duties, they made it a special language for poetry, and part of it rejected it and considered it to be heard beyond measure, and another forced them to interpret, and some of it was the language of people whose poetry was used as evidence.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol50.Iss1.3423

أثر الضرائر الشعرية في التقعيد النحوي

أ.د. سعيد سلمان جبر
كلية الآداب/ جامعة واسط

م.م. علياء بشار جمعة
الكلية التربوية المفتوحة/ مركز واسط

الملخص

إن قضيّة الضرورة الشعرية شغلت أذهان أغلب علماء اللغة العربية قدامى ومحدثين، ولأهمية هذا الموضوع وكثرة الدراسات فيه واختلاف الآراء حوله، تناول البحث هذه المسألة اللغوية، ولم يهتم النحاة بالوزن الشعري أو القافية قدر اهتمامهم بالقاعدة النحوية فعابوا على الشعراء ما اضطروا إليه، فأُجبروا على القياس على هذه الضرائر وجعلوها لغة خاصة بالشعر، وقسم منها رفضوه وعدُّوه مسموعًا لا يُقاس عليه ، وآخر اضطرهم إلى التأويل ، وبعضه لغة قوم ممن يحتج بشعرهم .

الكلمات المفتاحية: الضرائر ، التقعيد ، النحو.

المقدِّمة

أما بعد ..

فإنَّ غاية الأولى للدراسات النحوية تعليمة ؛ لصون اللسان عن الخطأ في الكلام، وأن أمورنا التعبدية أغلبها لهجية وفي مقدمتها قراءة القرآن الكريم ، فانبرى العلماء لجمع اللغة وتقعيد القواعد ، فجاءت مؤلفاتهم مشحونة بالأمثلة التوضيحية للقواعد التي وضعوها ، وكانت النسبة الأعلى من هذه الأمثلة شعرًا ، وبعض هذه الأشعار فرط منها فحاولوا أن يجدوا له وجهًا يضمه تحت خيمة القاعدة الأم، فعدوه ضرورة شعرية منها حسن ومنها قبيح ، ومنها ما يقاس عليه ومنها ما يطرح ويعدُّ من السماع فلا يؤخذ به، فامتلأت كتبهم بالضرائر وعقدوا لها المباحث، وأفردوا لها الكتب ، أما ما خرج عن القاعدة من الكلام المنثور فعدوه(شاذًا)، فصار ميدان الضرورة الشعر وميدان الشذوذ النثر، لذا عندما اعترض الرضي الاسترابادي (٦٨٦هـ) على المبرِّد (٢٨٥هـ) عندما تمسك بجواز جر حتى الضمير بأنه شاذ ، اعترضوا عليه بأن الأحسن أن يقول ضرورة فإنه لم يرد في كلام منثور[١]، وهناك مصطلحات أخرى كالقليل والنادر ، فضلاً عن المطرد .

جاءت الضرائر في حشو البيت وفي قافيته ، وقسم منها خصَّ بنية الكلمة وقسم خصَّ العامل والمعمول ، فانقسمت إلى صوتية وصرفية ونحوية ؛ ولأنَّ البحث خاص بأثرها في التقعيد النحوي تناول بعض الضرائر النحوية .

الهدف من هذه الدراسة بيان أثر الضرائر في التقعيد النحوي فتبيَّن أنَّ لها ركنًا شديدًا في التقعيد النحوي ؛ إذ تعددت الشواهد للضرورة الواحدة في شعر من يُحتج بلغتهم ، فبُنيت على إثرها القواعد وقيس عليها في الشعر .

أهم الكتب التي اعتمدها البحث (ضرورة الشعر) لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، و(ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني (٤١٢هـ) ، و(ضرائر الشعر) لابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ) ، و(الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) للسيد محمد شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) ، و(لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف .

المبحث الأول

مفهوم الضرائر

الضرائر لغةً: جمع ضرورة، وهي اسم لمصدر الاضطرار، والاضطرار بمعنى: الاحتياج لشيء ، وقد اضطره إليه أمرٌ: أحوجه وألجأه إليه ، فاضطر على زنة (افتعل)[٢]، ورجل ذو ضارورة وضرورة ، أي : ذو حاجة[٣].

وفي التعريفات ((الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع منه))[٤] ، وبما يخص الشاعر ((الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه [الشعر] ما لا يُرتكب في النثر، ج [الجمع] ضرائر))[٥] .

فالضرورة تعني الحاجة والإلجاء ، والإنسان يلجأ في حالة الضرورة لشيء لا يلجأ إليه في حالة السعة ومصداق هذا المعنى قوله تعالى : {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[٦] . فالحاجة في أمر من الأمور قد تُلجئ الإنسان وتضطره إلى عمل ما هو ممنوع ، وعلى هذا المعنى جاءت الضرورة الشرعية ومن ثم استعمل للضرورة الشعرية.

الضرائر اصطلاحًا : هي رخص أعطيت للشعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة ؛ وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة ، تبعًا لقيود الشعر(الوزن ، والقافية ، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي ...) فيضطر الشاعر أحيانًا للمحافظة على ذلك إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو[٧] .

والشعر ميدان الضرورة وباسمه سميت؛ لأن ((الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة[٨] أم لا))[٩] ، فالشعر موضع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره والذي كان فيما بعد من أهم العوامل المؤثرة في ظهور مصطلح الضرورة الشعرية وهو من المصطلحات المهمة التي دخلت ميدان الدرس النحوي وإن اختلفت آراء العلماء في تعريفه كما اختلفت مواقفهم ، فذهب سيبويه (١٨٠هـ) إلى ((أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام...))[١٠] ،

فالشعراء كما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٠هـ) : ((أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من اطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد المقصور ، وقصر الممدود ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقربون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويحتج بهم ولا يُحتج عليهم ، ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل))[١١] .

نالت الضرورة الشعرية منزلة عالية عند النحاة القدامى والمحدثين فلا تكاد تخلو كتب النحو التي تضمنت الأصول منها ، وقد جاءت بهذه المكانة تبعًا للشعر الذي كان من أهم مصادر العربية ، وأول ما يواجهنا من كتب العربية كتاب سيبويه فإنه وإن لم يضع تعريفًا لمصطلح الضرورة إلا أنه ذكرها في أبواب متفرقة (باب ما يحتمل الشعر)[١٢]، و(باب وجوه القوافي في الانشاد) [١٣] ، و(باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا) [١٤] ، و(باب ما يجوز في الشعر من أيا ولا يجوز في الكلام)[١٥]، وغيرها من المواضع المتفرقة .

ولم يصرح سيبويه بمصطلح للضرورة فلم يرد لفظ (الضرورة) في مؤلفه (الكتاب) وإنما كان يورد التعبير المعبِّر عن معنى اللفظ دون التصريح باللفظ عينه ، كما أنه لم يذكر تعريفًا واضح المعالم للمصطلح[١٦] ، باعتبار أن كتاب سيبويه يعد من الخطوات الأولى في تدوين علم النحو وأن النحو آنذاك غير مكتمل بمصطلحاته المعروفة .

ويعدُّ الأخفش(٢١١هـ) مِن أوائل مَن تحدث عن الضرورة في كتابه (العروض والقوافي) في (باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام ومما لا يكون في الكلام)[١٧] .

أما المبرِّد فيُعدُّ أول من أفرد كتابًا لـ(ضرورة الشعر) إلا أنه لم يصل إلينا إلا أنه ورد اسمه في مؤلفات العلماء ، فقد ذكره ابن النديم (٣٨٠هـ) ، وياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، والقفطي (٦٤٦هـ) ، والسيوطي (٩١١هـ) وغيرهم[١٨] ، وكل ما وصل إلينا منه عن الضرورة ((هو إضاءات وإشارات مبثوثة في أثناء دراساته وتعليقاته ، وربما عاد ذلك إلى أن معالم الضرورة لم تكن بعد واضحة في ذهنه))[١٩] ، وهذه التعليقات للمبرِّد جاءت مربكة وكأنها متناقضة فيُروى عنه أنه لا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنها مندوحة ، ثم يتراجع عن هذا الرأي، ويُعلل ذلك أنه رأى فيما بعد مع تقادم الزمن غير ما رأى في وقت الحداثة والشبيبة[٢٠].

وعقد ابن السراج (٣١٦هـ) مبحثًا مستقلاً في نهاية كتابه (الأصول) سماه (باب ضرورة الشاعر) قال فيه: ((ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل ، أو تأنيث مذكر على التأويل))[٢١] .

وعقد ابن جني (٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص بابًا تحت عنوان (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟) [٢٢] ، ومثله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) جعل باب الضرورة في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) تحت عنوان (باب الضرائر ومبرراتها) [٢٣] .

وكان لغير المختصين بالنحو اهتمام بالضرورة الشعرية فقد عقدوا أبوابًا في كتبهم لها باعتبارها تمس كل من يتناول الشعر في دراسته ، والشعر كما نعلم هو ميدان لكل دراسة تختص باللغة العربية ، ومن هؤلاء قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) في كتابه (نقد الشعر) ، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني (٣٩٢هـ) في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه) ، وأبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) في كتابه (الصناعتين) ، وابن رشيق القيرواني (٤٦٤هـ) في كتابه (العمدة) ، وحازم القرطاجني (٦٨٤هـ) في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) وغيرهم[٢٤] ، وهذه أبرز الكتب التي وردت فيها الضرورة على شكل مباحث .

أما من خصص كتابًا للضرورة الشعرية يأتي في المقدمة أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) وكتابه (ضرورة الشعر) ، ثم من بعده أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني(٤١٢هـ) وكتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، وابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ) وكتابه (ضرائر الشعر) .

ولم يغفل المحدثون عن الضرورة فقد ألفوا فيها فجاء كتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) لمحمود شكري الآلوسي ، و(الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية) للسيد إبراهيم محمد ، و(سيبويه والضرورة الشعرية) إبراهيم حسن إبراهيم ، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية) ، فضلاً عن أنها وردت في كثير من فصول كتبهم ، فكتبت الدكتورة خديجة الحديثي مبحثًا بعنوان (الضرورة الشعرية) في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه) ، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس (الضرورة الشعرية) بشيء يسير في كتابه (موسيقى الشعر) ، والدكتور رمضان عبد التواب (الضرورة الشعرية والخطأ في اللغة) في (فصول في فقه اللغة).

ومن الدراسات الجامعية أطروحة دكتوره بعنوان (الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية) لعبد الوهاب العدواني طبعة كتابًا فيما بعد ، ورسالة ماجستير بعنوان (الشاهد النحوي : الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج) لمحمد أحمد عبد الله ، ورسالة ماجستير بعنوان(الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش) لوحيد عز الرجال متولي ، فضلاً عن الفصول التي عُقدت للضرورة في الرسائل والأطاريح الجامعية منها الفصل الذي عقده الدكتور خالد عبد الكريم بعنوان (الشعر والضرورة) في أطروحة الدكتوراه (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) .

أما البحوث التي نشرت تحت عنوان الضرورة أو ما يتعلق بها فهي كثيرة لامجال لعدها في هذا البحث المتواضع منها (الضرورة الشعرية بين الحقيقة والافتعال الفرزدق أنموذجًا) للمدرس الدكتور حسين عبد حسين الوطيفي ، كلية الآداب / جامعة الكوفة، و(الضرورة الشعرية في الشعر العباسي دراسة نحوية وصرفية في استعمالات أبي تمام والبحتري والمتنبي) للأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله صويلح المالكي ، حوليات كلية اللغة العربية بالزقازيق ، العدد السابع والثلاثون ، ٢٠١٧م ، و(الضرورة الشعرية وأثرها في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) للدكتور عبد الجبار جعفر القزاز ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، وغيرها من البحوث .

هذا ما موجود بين أيدي الدارسين وهناك كتب اختصت بالضرورة إلا أنها مفقودة ككتاب ينسب للمبرّد (٢٨٥هـ) الذي يعدُّ أول كتاب أُلف في ضرورة الشعر ، أو يكون مخطوطًا لم يتسنَّ للدراسين تحقيقه ككتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر)[٢٥] .

المستخلص من كلام النحاة في تعريف مصطلح الضرورة أن هناك ما يشبه الاتفاق على أن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر فمنهم من أجاز للشاعر ارتكاب الضرورات في السعة وغيرها ، فيما وافق غيرهم على شرط عدم السعة وكلاهما يؤكد جواز الخروج عن القاعدة في الشعر بما لا يجوز في النثر[٢٦] .

وأصل مصطلح الضرورة هو شرعي وعليه درس الدكتور عبد الوهاب العدواني الضرورة الشعرية من حيث علاقتها بالضرورة الشرعية وذكر أن الاخيرة تمثل أول ضوء يلقيه على معناها اللغوي والتطبيقي في الدرس اللغوي والنحوي وأشار إلى دقة معناها في القرآن الكريم، وأن الفقهاء قد استخلصوه من قوله تعالى: { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ}[٢٧]، وقد استعمل بعض اللغويين القدامى مصطلح (الرخصة) في موضع الضرورة، منهم الاصمعي؛ إذ قال:
((الزحاف في الشعر كالرخصة في الدين لا يقدم عليها الا الفقيه؛ لان الرخصة انما تكون للضرورة واذا سوغت فلا يستكثر منها))[٢٨]، وقد فسر العدواني هذا الاستعمال بوجود شبه تقارب بين الضرورتين الشرعية والشعرية فالمصطلح النحوي عند أغلب النحاة لا يبتعد كثيرًا عن معناها اللغوي وهو الحاجة[٢٩]، وكذلك هي عند بعض الفقهاء الذين وضعوا قواعد فقهية على أساس حاجة الفرد وطبيعة ما يحيط به مثل قاعدة : الضرورات تبيح المحظورات ، وأن الضرورة تقدر بقدرها[٣٠] ، ومن الذين استعملوا مصطلح الرخصة معبرين به عن الضرورة ابن رشيق في (العمدة) ، والسيوطي في (الاقتراح)[٣١] .

ورآها قدامة بن جعفر من عيوب الشعر في كتابه (نقد الشعر) ، ومثله أبو هلال العسكري في (كتاب الصناعتين) ، والقزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) [٣٢].

وتقع الضرائر في (السجع) جوازًا عند معظم النحاة ؛ ((لأن الفاصلة في السجع شبيهة بالقافية في الشعر ، أما النثر عامة وحشو السجعة فلم يجيزوا فيهما ما أجازوه في القافية وحشو البيت الشعري من خروج على المستعمل والقياس لأجل الوزن والقافية))[٣٣] ، وأكثر من نُسب إليه ((أنه يعتبر الضرورة ما جاز للشاعر في الكلام والسجع))[٣٤] هو الأخفش سعيد بن مسعدة (٢١١هـ) مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : {وتظنون بالله الظنونا}[٣٥] وغيرها من الآيات والحديث الشريف وكلام العرب حتى أنهم أفردوا له رأيًا خاصًا به[٣٦] .

آراء النحاة في الضرورة الشعرية :

واختلف علماء العربية في مفهوم الضرورة ، نظرًا لاختلاف لغة الشعر عن لغة النثر بما يوجد من قيود كالوزن والقافية وعليه ليس كل ما يجوز للشاعر يجوز للناثر الذي يتمتع بحرية في الكلام دون أن يخضع لقيود تحكم عليه فرط كلامه من القاعدة، لكن هذا التحرر من القاعدة لا يعني أن للشعر نظامًا خاصًا يختلف تمامًا عن النظام النثري ، أو تأليفًا خاصًا لا يمت إلى التأليف النثري ، ولكن للشاعر إمكانية التحلل من كثير من القيود والحرية حرم منها الناثر[٣٧] .

اتفق معظم النحاة على وجود الضرورة في الشعر لكن الاختلاف وقع في كيفية وجودها ، فوقفوا منها موقفًا يتراوح بين التوسع والتضييق ، ويمكن إجمال آرائهم في رأيين أساسين هما[٣٨] :

الأول : ((الضرورة هي ما وقع في الشعر دون الكلام سواء أكان للشاعر مندوحة أم لا))[٣٩] ، أي : إن الضرورة مخالفة المألوف من القواعد النحوية في الشعر سواء ألجأ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يُلجأ .

وعلى هذا الرأي تكون الضرورة خاصة بالشاعر يجوز له استعمالها وإن كان فيها مخالفة للقياس والأصول التي وضعها النحاة للمتكلم والشاعر ؛ ولأن للشعر لغته وموسيقاه فهو موضع اضطرار ، فما جاء فيه خارجًا عن القواعد والأقيسة ولم يرد مثله في النثر أجازوه واعتبروه رخصة تعطي للشاعر دون الناثر ويصح له استعمالها ، وقد عللوا ذلك بأن الشاعر مقيد أما الناثر فله حرية التعبير في اختيار الألفاظ وفي الايجاز والاطناب ؛ لذلك لا يحتاج مع هذا الاتساع إلى مخالفة القواعد والأصول[٤٠] .

والجمهور على هذا الرأي وفي مقدمتهم ابن جني إذ قال : ((اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع))[٤١] ، وهذا الرأي يجد أنصارًا كثيرين كالعلامة الرضي وابن عصفور وأبي حيان ، وابن هشام وغيرهم من المتأخرين[٤٢] .

الرأي الثاني : ((الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة))[٤٣] :

فالضورة لا تسمى بذلك إلا إذا كان الشاعر مضطرًا ومجبرًا على ارتكابها أما إذا أمكنه التخلص منها فلا تكون ضرورة، وأصحاب هذا الرأي اعتمدوا على المعنى اللغوي للضرورة وهو الاضطرار مما يدل على الحاجة إلى الشيء والإلتجاء إليه أي : إن الحاجة قد تلجئ الإنسان إلى ما هو ممنوع في العادة ، وهذا الرأي ((هو المأخوذ من كلام سيبويه ... وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا دفع له))[٤٤] ، ونسبه لسيبويه أبو حيان الأندلسي والسيوطي والصفار وابن الطيب[٤٥] .

ورأت الدكتورة خديجة الحديثي غير ما رأى أبو حيان والسيوطي وغيرهما بتتبعها لمسائل الكتاب وعبارات سيبويه فوجدت أنه ((سواء في ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه ، وهذا يعني أنه يجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة في النثر إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطرارًا أو اختيارًا فيه ، وفي هذا ردٌّ على أبي حيان الأندلسي والسيوطي وأمثالهما ممن نسبوا إلى سيبويه القول بالإلجاء في الضورة الشعرية))[٤٦].

وكثير ما يُنتسب هذا الرأي لابن مالك ؛ لأنه هو المشهور به ، فقد صرَّح به علانية في كتابه (شرح التسهيل) وفي كتبه الأخرى ، وتابعه في هذا الرأي الصفار الفقيه (شارح كتاب سيبويه) ، والعلامة ابن الطيب[٤٧] .

ولم يقف بجانب هذا الرأي الكثيرين بل وقف بوجهه معارضون كالشاطبي الذي ردَّ بأربع حجج على بطلان هذا الرأي لامجال لذكرها هنا، وأبي حيان الذي اتَّهم ابن مالك أنه لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر[٤٨] ، في حين دافع ابن الطيب عن ابن مالك ورد الوجوه التي جاء بها الشاطبي، وبعضهم حاول أن يفسر رأي ابن مالك بما يوافق الجمهور[٤٩] .

وتجدر الإشارة إلى رأي ابن فارس (٣٩٥هـ) ، ويتجلى رأيه بقوله : ((الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يومئون ويشيرون ، يختلسون ويعيرون ويستعيرون ، فأما لجنٌ في إعراب أو زلة كلمة عن نَهجِ صواب ، فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقولِ من يقول : إنَّ للشاعرِ عند الضرورةِ أنْ يأتيَ في شعرهِ بما لا يجوز ... وما جعل الله الشعراءَ معصومين يوقَّون الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود ، بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتيَ بما يقوم مقامه بسطًا واختصارًا وإبدالاً بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئًا ولا لحنًا))[٥٠] ، فهو بهذا يرى أن قسمًا من الضرورة غير مقبول ويعدُّه خطأ ومردودًا ، والشعراء بكل ما أوتوا من السعة في الكلام إلا أنه غير مسموح لهم مخالفة ما جاء على أصول العربية ؛ لأنهم غير معصومين من الخطأ وكل من قال بأنه ضرورة فكلامه غير مقبول ولا معنى لقوله ، وأما ما مقبول منهم فهو ما يضطرهم لإقامة الوزن الشعري من باب الاختصار شريطة ألا يكون لحنًا . وعليه فالضرورة عنده على نوعين الأول مردود والثاني مقبول .

والرأيان الأوليان هما أشهر الآراء في الضرورة غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدًا وقبولاً من عامة النحاة وما غيره من الآراء الأخرى هي آراء فردية ، وأهم ما يترتب على هذا الخلاف أن الضرورة يتسع مدلولها وفقًا لرأي الجمهور بحيث تصبح شاملة لكل ما ورد في الشعر أو كثر فيه ، سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا ، وبهذا تكثر ألوان الضرائر ؛ لأنهم لم يريدوا الإكثار من القواعد ، فاكتفوا بإطلاق هذا الحكم (الضرورة) على كل بيت يخالف قواعدهم[٥١] .

آراء المحدثين في الضرورة :

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ ((ليس الضرورات الشعرية إلا رخصًا منحت للشعراء حين ينضمون فأبيح لهم الخروج عن بعض قواعد اللغة ، لا قواعد الوزن والقافية ، فهي ببحوث النحاة ألصق))[٥٢] ، ثم ذكر تقسيم القدامى للضرورات فقد جعلوا بعضها مقبولاً والبعض الآخر قبيحًا ، ويوافق على الضرورات الحسنة وينظر إلى ((الضرورات المستقبحة على أنها أثر لأحد الأمور الآتية : خطأ في الرواية أو اختلاف اللهجات العربية ، أو الصنعة العروضية))[٥٣] .

كما أنه يعيب على اللغويين القدامى خلطهم بين لغة الشعر ولغة النثر في تقعيد القواعد مما نتج عن اضطراب في بعض أحكامهم ، وكثير ما خانتهم الشواهد الشعرية وخالفت أحكامهم إذ ((إنَّ هذا الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان ، فقد أمدَّهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين ، فحكموا على بعضها بما سمُّوه الضرورة الشعرية ، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ ، ووجوب الوقوف عند سماعه))[٥٤] .

يرى رمضان عبد التواب أنَّ جمهور علماء العربية قد أبعدوا الضرورة الشعرية عن معناها اللغوي (الاضطرار) ، فهم بهذا يلغون التفكير المنطقي ، فالضرورة عنده ((ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة ... غاية ما هنالك أنَّ الشاعر يكون منهمكًا ومشغولاً بموسيقى شعره وانغام قوافيه فيقع في الأخطاء عن غير شعور منه))[٥٥] ، وبعد أن يورد كثير من الأبيات ويروي تأويلات النحاة في التماس العذر للشعراء وعدم تخطئتهم ، يقرر أنَّ ما يرتكبه الشعراء خطأ وأن حاول بعض النحويين تبريره بدليل ورود آلاف من الأمثلة الصحيحة ، ولا صحة لما تردد أن الضرورة الشعرية رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد[٥٦] .

وتعدُّ دراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنضج دراسة عن الضرورة لما احتوته من تفاصيل كثيرة استطاع بها أن يلم بكل جوانب مسألة الضرورة ، وقد اعترض على الضرورة التي وسم بها الدرسُ اللغويُّ والنقديُّ النصَّ اللغويَّ زمنًا طويلاً، فردَّ أغلب الضرائر إلى تعدد اللهجات ، وأنَّ لغة الشعر تختلف عن لغة النثر ، فاقترح الفصل بينهما ، لذا لا يجوز تخطئة الظواهر اللغوية في لغة الشعر فهي لغة انفعالية فلا يمكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار[٥٧] ، فمصطلح (الضرورة الشعرية) ((لا يمثل واقعًا لغويًّا حقيقيًّا))[٥٨] .

أما الدكتور إبراهيم محمد فقد انتهت دراسته إلى أن الضرورة الشعرية ((مظهر من مظاهر الإرادة الشعورة يتجلى فيها روح الأديب وفرديته بل هي السبيل إلى فهم العمل الأدبي ... على أنها أثر إيجابي للعلاقة الحية بين العمل الأدبي والتراث ... عجز البحث النحوي عن بيان هذا المعنى))[٥٩] .

تقتضي رؤيته أن تُدرس الضرورة الشعرية بوصفها ظاهرة لغوية ، فلا انفصال بين النحو _ وجزء منه الضورة _ واللغة ، لذا قامت الدراسة على أساس أسلوبي .

المبحث الثاني

دور الضرورة في التقعيد النحوي

تدخلت الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي مرة في تأويل النصوص لجرها كي تكونَ سارية مع تيار القاعدة ، ومرة أخرى باتت الضرورة الأساس الذي يُقاس عليه ، فهي في كلا الحالتين ساهمت في التقعيد ، فقد فسحت المجال للتأويل ولي أعناق النصوص، ولو كان هذا التأويل بعيدًا عن مراد المتكلم لكن موافقة القاعدة وعدم خرقها استدعى النحاة إلى هذا اللف والدوران ؛ فالنحاة وقعوا بين أمرين الأول: لا يريدون خرق القاعدة أو تكثير القواعد ، فإذا وضعت لكل ضرورة قاعدة جديدة تتشعب القواعد ويبتعد النحو العربي عن غايته التعليمية ، والأمر الثاني: لا يستطيعون تخطئة الشعراء الذين وردت في أشعارهم الضرورة ؛ لأنهم ممن يُحتج بكلامهم ، فالشروط (الزمان والمكان والفصاحة وغيرها) تنطبق عليه ، فلا مجال لتخطئتهم ، ومن خطأ شعرهم كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (٢١٧هـ) الذي كان يخطئ شعر الفرزدق جاء غيره ليجد تأويلاً لهذا الخروج عن اللغة .

أغلب النحاة أباحوا الضرورة الشعرية ؛ ذلك ((أن الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر))[٦٠] ، فالشاعر ((لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول ، أو ما جرى مجارهما ، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن))[٦١] .

والضرائر في العربية كثيرة لا حصر لها وإن حاول البعض عدَّها[٦٢]؛ لأنَّ ((بابها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم ، وشعر العرب لم يحط بجميعه أحد ، فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر؟))[٦٣] .

اختلفت تقسيمات الضرورة عند من تناول هذه الظاهرة إلا أن محتواها واحد ، فقد جعلها أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) على سبعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، وتغيير الإعراب، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث[٦٤]. ويرى ابن عصفور (٦٦٩هـ) ((أنها منحصرة في: الزيادة ، والنقص، والتأخير، والبدل))[٦٥] ، وعقد الآلوسي ثلاثة أقسام للضرورة جعل القسم الأول لضرائر الحذف والقسم الثاني لضرائر التغيير والقسم الثالث لضرائر الزيادة[٦٦] .

وتنقسم الضرورة إلى **حسنة** لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس كصرف ما لا يتصرف ، وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ، **ومستقبحة** تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بتغيير ما من زيادة أو نقصان أو تنوين أفعل التفضيل[٦٧] .

وبعضهم قسمها تحت إطار جديد بما يتناسب والدرس اللغوي الحديث فجعلها على قسمين : ضرائر صرفية ، وضرائر نحوية[٦٨] .

يمكن ملاحظة إسهام الضرورة الشعرية في التقعيد النحوي من خلال نظرة النحاة للغة الشعر بأنها لغة خاصة فأجازوا فيها ما لم يجيزوه في النثر فجاءت كما يعبر سيبويه ((يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره))[٦٩] ، فكان منها ما يقاس عليه في لغة الشعر ، وقسم آخر يسمع ولا يقاس عليه ، وقسم فيه أكثر من وجه أحدها ضرورة وغيره يمكن تأويله ورده للقاعدة النحوية وعندها لا يكون ضرورة ، وقسم ردَّه النحاة إلى لغة قوم ، وعليه يمكن تقسيم الضرورة على هذه الأقسام :

أولاً : الضرائر التي يُقاس عليها :

وهذا النوع هو أكثر الأنواع ذكرًا من بقية الأنواع الأخرى في كتب النحاة عامة والذين تناولوا الضرائر خاصة وسيورد البحث قسمًا منها للتمثيل :

١_ حذف الفعل المضارع المجزوم بعد (لم) :

يحذف الفعل بعد (لم) جوازًا في الشعر كـ((قول ابن هرمة :

وعليك عهد الله إن ببابه أهل السيالة إنْ فعلت وإنْ لَمِ

يريد : وإن لم تفعل فحذف جملة الفعل والفاعل واكتفى منها بالجازم وهو(لم) ومثله قول الآخر :

يا رب شيخ من لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ

في كفــه زيـغ وفي فيــه فقمْ

أجلح لم يشمط وقـد كـان ولمْ

يريد : وقد كان ولم يجلح . وإنما لم يجز الاكتفاء بـ(لم) وحذف ما تعمل فيه إلا في لغة الشعر))[٧٠] ، من هذا يتبين أنه لا يجوز حذف مجزوم (لم) إلا في ضرورة الشعر ، ويقاس عليها لكثرة الشواهد التي وردت فيها ومنها ((قول الشاعر:

احفظْ وديعتَكَ التي استودعتَها يوم الأعارِب إنْ وصلتَ وإنْ لمِ

والأصل : وإن لم تصل))[٧١] .

مما تقدم يتبين أن الضرورة الشعرية ساهمت بوضع قاعدة جديدة وهي جواز حذف الفعل المضارع بعد (لم) ، وهذا مما لم يرد في منثور العرب ، فقد تفرد الشعر بلغته الخاصة وكثر مثله ؛ لذا يمكن القياس عليه .

٢_ حذف (أنْ) من جواب عسى :

تفرض القاعدة النحوية أن يأتي خبر (عسى) جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع مقرون بـ(أنْ) إلا أنه جاء في الشعر غير مقرون بها وهو ضرورة ((نحو قول مالك بن الريب :

وماذا عسى الحجاج يبلغُ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

وقول هدبة بن خشرم :

عسى الكـرب الذي أمسيت فيه يكــون وراءه فرج قريب

وقوله الآخر :

فــأمَّا كَيِّـسٌ فنجــا ولكن عسى يغتــرُّ بي حَمِـقٌ لئيمُ

وقوله الآخر :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ للربابِ سكوبِ

كأن الوجه أن يقال : وماذا عسى أن يبلغَ جهده ، وعسى الكرب الذي أمسيت فيه أن يكون ، وعسى أن يغترَّ بي ، وعسى الله أن يغني . وما ذكرته من استعمال الفعل الواقع في موضع خبر (عسى) بغير (أنْ) ضرورة هو مذهب الفارسي وجمهور البصريين))[٧٢] . لكن الشاعر شبه (عسى) بـ(لعلَّ) فكما يقول : لعلَّ زيدًا يقومُ ، يقول: عسى زيدٌ يقومُ، فحذف (أنْ)[٧٣]. والمستعمل في الكلام أن يكون كما قال تعالى: { عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ }[٧٤] .

وقد يرد مثل هذا في النثر كما ذكر سيبويه : ((اعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل ، يشبهها بكاد))[٧٥] ، لا يشترط وجوده عند عامة العرب بل هو شاذ في المنثور لما تتبعه أبو علي الفارسي ووجد أنه ((لا يجوز ذلك إلا في الشعر ؛ لأن استعمالها بغير أن إنما هو بالحمل على كاد لشبهها بها من حيث جمعتها المقاربة))[٧٦].

يتبين أن الضرورة ثبتت قاعدة نحوية يمكن الاتكاء عليها في القياس بوصفها قاعدة خاصة بالشعر ألا وهي جواز مجيء خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بـ(أنْ) فيكون مرفوعًا، فدور الضرورة الشعرية الذي جاء نتيجة كثرة الشواهد الصحيحة الواردة في هذه المسألة هو وضع قاعدة خاصة بالشعر أنتجتها الضرورة والقياس عليها .

٣_ الجزم بـ (إذا) :

تأتي على وجهين : أحدهما أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ، والثاني : ظرف للمستقبل تتضمن معنى الشرط ، تختص بالدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا والمضارع أقل منه[٧٧] ، فهي غير مختصة بالجزم لكنهم ((جزموا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لابدَّ لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

وقال الفرزدق : ترفع لي خندق والله يرفــع لي نارًا إذا خمـدت نيــرانهم تقدِ

وقال بعض السلوليين :

إذا لم تزل في كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينك يسجمِ

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ))[٧٨] ، فقد جزم الأفعال بعد (إذا) ، ففي البيت الأول جزم (نضارب) ردًّا على موضع (كان) ؛ لأن (كان) في موضع جزم جواب إذا ، وفي بيت الفرزدق (خمدت) في موضع جزم بـ(إذا) بدليل جزم جوابها (تقدِ) ، وفي البيت الأخير (لم يزل) في موضع جزم بـ(إذا) بدليل جزم جوابها (يسجم)[٧٩] ، وقد جاء بها الجزم لأنها شبهت بـ(متى) فكلاهما ظرف زمان، وفي كل واحد منهما معنى الشرط ، فحكم لـ(إذا) بحكم (متى) فجُزم بها[٨٠] .

ومما جاء بعدها الفعل مجزومًا وليس في محل جزم ((قول أعشى همدان :

وإذا تصبْكَ من الحوادث نكبةٌ فاصبر ، فكل غيابة ستكشف

فجزم (تصبْك) بـ(إذا)))[٨١] .

وإن ورد في المنثور ما يدل على جزم الفعل المضارع بعد (إذا) فـ((هو في النثر نادر وفي الشعر كثير))[٨٢] .

يتضح أنَّ ما ورد من النثر وفيه الفعل المضارع مجزوم بـ(إذا) حُكم عليه بالندرة، ولا يقاس عليه فـ((لا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة))[٨٣] ، وبهذا ثبتت قاعدة جزم الفعل المضارع بعد (إذا) في الشعر ؛ بسبب الضرورة .

ثانيًا : ومما لا يقاس عليه من الضرائر تحريك نون جمع المذكر السالم :

من العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم ، وهذا ((لا يحفظ إلا في الشعر ، نحو قوله :

وإنَّ لنا أبا حسنٍ عليًّا أب بر ونحن له بنينُ

وقوله : ما سد حي ولا ميت مسدهما إلا الخلائف من بعد النبيينِ

وقوله : وإن أتمَّ ثمانينًا رأيت له شخصًا ضئيلاً وكل السمع والبصر

وقوله : وماذا يدري الشعراء مني وقد تجاوزت حدَّ الأربعينِ

ووجه ذلك إجراء جمع السلامة وما يجري مجراه مجرى المفرد))[٨٤] .

إلا أن الفراء يرى أن ((من العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول : عِضينُك ، ومررت بعضنِك وسنينِك ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر))[٨٥] .

يتضح أن جمع المذكر السالم عومل معاملة المفرد في إعرابه بالحركات ((ومن إعراب الجمع بالحركات قول الشاعر :

ربَّ حي عرندس ذي ظلال لا يزالون ضاربينَ القباب

فضاربين منصوب بالفتحة على أنه خبر يزالون وهو مضاف للقباب . ومثله قول الزمخشري في المفصل : وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر))[٨٦] .

ويرى ابن هشام جواز كسر نون جمع المذكر السالم بعد الياء للضرورة فـ((نون الجمع مفتوحة ، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء ، كقوله : وأنكرنا زعانف آخرين ، وقوله : وقد جاوزت حد الأربعين))[٨٧] ، في حين أنَّ جماعة ((من النحاة منهم الفراء يطَّرِد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه ... والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع))[٨٨] .

اختلفت آراء العلماء في هذه المسألة وبشدة فبالوقت الذي يتكلمون عن ورود إعراب جمع المذكر السالم بالحركات يعدُّ قسم منهم هذه الظاهرة هي لغة لقبائل معينة، ثم يأتي رأي الأشموني رافضًا القياس عليها ويقصرها على السماع .

إن تجاوزنا رأي الفراء الذي عدها مطردة وأخرجها من باب الضرورة ، يمكننا أن الضرورة الشعرية جعلت هذه الظاهرة من حيث التقعيد على قسمين :

الأول : ممكن القياس عليها وعلى هذا الرأي الزمخشري وابن هشام .
الثاني : قيدت الظاهرة في أبيات محددة ، فهي من المسموع ، ولا قياس عليها ، وعليه الأشموني .

ثالثًا : ومما يؤول بسبب الضرائر :

قد يضطر الشاعر فيأتي بكلمة تحمل علامة إعرابية لا توافق القاعدة النحوية مما جعل النحاة يتأولون لها كي تنسجم مع القواعد التي وضعوها وبهذا يخرجونها من الضرائر ، ومهما يكن من شيء فإن الضرورة هي من جعلت النحاة يتأولون ويلتمسون التقدير ، ومما جاء على ذلك :

١ _ نصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء ومن غير أن يسبقه نفي أو طلب :

يرى سيبويه أنه : ((قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة ، فما نصب في الشعر اضطرارًا قوله :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألقُ بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى ، وأنشده يونس :

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذا كم ولكنْ سيجزيني الإله فيُعقِبَا

وهو ضعيف في الكلام ، وقال طرفة :

لنا هضبةٌ لا ينزلُ الذلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فَيُعصَمَا))[٨٩] .

يتبين أن ما نصب من الأفعال في الشعر جاء على الضرورة لكن النحاة أوّلوا هذه المسألة وجعلوا حكم الفعل منصوبًا ، فإنَّه ((إذا اضطر الشاعر فنصب فيما ... فيه الرفع ، يؤول تأويلاً يوجب النصب ، كالتأويل الذي يُتأوَّل فيما يخالف آخره أوَّله))[٩٠].

وأمثلة ذلك كثيرة منها ما أورده سيبويه في قوله السابق فوجه (أسترحيا ، يعقبا ، يعصما) الرفع ، فهذه الأفعال وقعت بعد الفاء منصوبة من غير أن يتقدمها نفي أو طلب (أمر ، دعاء ، نهي ، استفهام ، عرض ، تحضيض ، تمنٍّ ، ترجٍّ) ، وعلى القاعدة النحوية يجب أن تكون مرفوعة ؛ لأن الأفعال التي قبلها مرفوعة وهي معطوفة عليها وداخلة في معناها ، فاستوجبت أن تكون مرفوعة مثلها إلا أن الضرورة الشعرية جاءت على خلاف القاعدة فنصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة ، فأوَّل النحاة الأفعال التي قبلها تأويلاً يوجب النصب فحكم لقول الشاعر : وألحق بالحجاز ، بحكم : ويكون مني لحاق بالحجاز ، ولقوله : سيجزيني الإله ، بحكم : يكون من الإله جزاء لي ، ولقوله : يأوي إليها المستجير ، بحكم يكون من المستجير أوى إليها ؛ لأن المعنى في جميع ذلك واحد وجعلت مع الفعل معطوفة بالفاء على ذلك المصدر المتوهم فساغ نصب الفعل[٩١] .

ويضع آخرون تأويلاً آخر فيرون أن هذه الأفعال ليست منصوبة بل مرفوعة مؤكدة بالنون الخفيفة المحذوفة للوقف عليها بالألف وإن كان هذا التأويل يؤدي إلى الضرورة؛ لأن شرط التأكيد مفقود كما هو شرط النصب في الفعل مفقود[٩٢] .

مما تقدم يتبين أن الضرورة الشعرية كانت سببًا في التأويل الذي وضعه النحاة لضم المسألة لركب القاعدة النحوية بعد أن خرقها الفعل وجاء منصوبا وهو فاقد لشروط نصبه، فكان التأويل هو الهادي له ليسر على صراط القاعدة وإن كان هذا التأويل فيه من البعد إلا أنه استطاع تسوية الأمر ولا إشكال حينئذٍ في أن يأتي الفعل منصوبًا ، وفي كل هذا كانت الضرورة الشعرية هي العامل الرئيس في تعدد هذه التأويلات بعد أن كادت أن تفرط حبات القاعدة المحكمة ، ولا ننسى أنه قسمًا أقرَّ بأنها ضرورة شعرية ولا حاجة لهذا التأويل واعتبرها خاصة بالشعر ولا حاجة لهذه التأويلات والتكلف به .

٢_ العطف على التوهم :

تأتي في الشعر كلمة مسبوقة بأحد أحرف العطف وتكون مخالفة للمعطوف عليه في الإعراب ، عندها يضع قسم من النحويين تأويلات ليجعلوها غير خارجة عن القاعدة ، وقسم آخر يجعلونها من ضرورات الشعر ، وعلى هذا قال سيبويه : ((سألت الخليل عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ

فقال : الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى / صار بمنزلة قولك : ولا سابقٍ شيئًا . وأما يونس فقال: أرفَعُه على الابتداء ، كأنه قال : أو أنتم نازلون))[٩٣] .

فالفعل (تنزلون) معطوف على (تركبوا) المنصوب بـ(أنْ) إلا أن الشاعر لم ينصبه ، فجعله يونس مرفوعًا على الابتداء ، إلا أن الخليل جعله معطوفًا على المعنى وشبهه بـ ((قول زهير :

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

... فسابق في البيت خفض على توهم الباء في مدرك))[٩٤] .

وعلى رأي الخليل يكون في الفعل (تنزلون) ضرورة ؛ لأن حكمه الجزم ؛ بسبب عطفه على الفعل (تركبوا) المجزوم بـ(إنْ) ، لكن الشاعر اضطر إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملاً على (أتركبون) المضمن معنى (إنْ تركبوا) ألا أن ما حمل عليه رفع (تنزلون) لا يخرج إلى اللفظ ، بل يبقى في المعنى وهو بذلك ضرورة شعرية[٩٥] .

وبما أن المسألة مختلف فيها بين أن تكون ضرورة أو لا يعلق القزاز القيرواني على الشاعر:

((وجدنا الصالحين لم جزاءٌ وجناتٍ وعينًا سلسبيلا فنصب؛ لأنه دخل فيما وجد فانتصب على المعنى، وقد أجاز هذا أكثر الناس في الكلام، وأدخله بعضهم في الضرورات))[٩٦] .

يتضح أن الضرورة الشعرية ساهمت في وضع أكثر من تأويل لرفع الفعل (تنزلون)، فمن عطف على التوهم فقد جعله ضرورة وهذا رأي الخليل والمعروف عنه أنه يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ ، ويتفق معه في هذه المسألة سيبويه ، ومن حمله على القطع جعله مرفوعًا بالابتداء ، وهذا رأي يونس[٩٧] ، وبهذا أخرجه من الضرورة ، وفي كلا الحالتين كانت الضرورة المؤثر الوحيد في التأويل .

رابعًا : ومما جاء من الضرائر على أنها لغة قوم :

قد تأتي الضرورة الشعرية وتنسب إلى لغة قبيلة أو أكثر من ذلك ما ذكره أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ) عندما تكلم عن نون التوكيد وأنها مختصة بالدخول على الفعل لكنها دخلت على اسم الفاعل ، فقد ((شبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل ، فألحقه النون توكيدًا ، قال :

أريتَ إن جئتُ به أملُودا مُرجَّلاً ويَلْبَسُ البُرودا

أقاقلُنَّ أحضروا الشُّهودا

يريد : أقائلون ، فأجراه مجرى أتقولون))[٩٨] ، ودخول نون التوكيد على اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل المضارع ، ويُنسب هذا الرجز لرجل من هذيل[٩٩] .

يتضح من قول ابن جني (بعض العرب) أنها ظاهرة غير عامة وتكاد تكون مختصة بهذيل مع أن بعضهم لا ينسبها لهم ، وبرزت هذه المسألة على أنها ضرورة تجلت في لغة قوم ، وهذه الضرورة سمحت بمجيء نون التوكيد التي اختصت بالفعل مع الاسم ؛ لأنها لغة من يُحتج بشعرهم ، وعليه انبنتْ قاعدة نحوية علل لها النحاة بأن اسم الفاعل شابه الفعل المضارع لذا جاز أن تأتي معه نون التوكيد .

يبدو في كل مما تقدم أن السبب الحقيقي في تجاوز الشعراء على القاعدة النحوية هو حفاظهم على موسيقى الشعر وأنهم غير متعمدين في خطأهم بل جاء بصورة غير مقصودة فيضطرون إلى تسكين المتحرك أو تحريك الساكن ، أو يحذفون أو يزيدون أو يغيرون كل هذا ليستقيم الوزن ((وربما حملهم على هذا الفرارُ من الزحاف في الشعر، وإن كان البيت يتقوم في الإنشاد على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام))[١٠٠] .

الخاتمة

توصل البحث لنتائج أهمها :

١_ لا يخلوا أي كتاب نحوي تناول فيه مؤلفه أصول النحو من التعرض للضرائر؛ فهي ركن أساس في التقعيد النحوي وعليها أنبنت قواعد كثيرة .

٢_ الضرائر الشعرية كانت معروفة منذ بداية التقعيد النحوي وعُقدت لها المباحث في الكتب إلا أن اول من أفرد لها كتابًا هو للمبرِّد (٢٨٥هـ) ولكن لم يصل إلينا وقد ذُكر في المؤلفات ، وأقدم ما وصل إلينا كتاب (ضرورة الشعر) لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) ، ومن بعده تعددت الكتب الخاصة بالضرورة ، ويعدُّ كتاب (لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أشملها وأكثرها تفصيلاً .

٣_ لم يهتم النحاة بالوزن الشعري أو القافية قدر اهتمامهم بالقاعدة النحوية فعابوا على الشعراء ما اضطروا إليه ، فأُجبروا على القياس على هذه الضرائر وجعلوها لغة خاصة بالشعر ، وقسم منها رفضوه وعدُّوه مسموعًا لا يُقاس عليه ، وآخر اضطرهم إلى التأويل ، وبعضه لغة قوم ممن يحتج بشعرهم .

٣_ اختلف النحاة في الضرائر ، أكان للشاعر مندوحة أم لم يكن ؟ الجمهور وفي مقدمتهم ابن جني لا يشترطون هذا ، ويشترطه ابن مالك ، واختُلِفَ في رأي سيبويه لكن الغالب أن ابن مالك سار على رأي سيبويه ، وجاءت الردود على هذا الرأي بأربع حجج للشاطبي ورُدَّ عليه هو أيضًا ، وتبادل النحاة الاتهامات فيما بينهم بعدم فهم المسألة كاتهام أبي حيان لابن مالك ، وقسم منهم تفرد بآراء خاصة كالأخفش الأوسط وابن فارس .

٥_ تعددت تقسيمات الضرائر عند من ألف فيها والغالب فيها جاء على أساس الحسن والقبح أو الزيادة والحذف والتغيير .

٦_ تعددت الدراسات الحديثة للضرائر فمنها ما كانت (دراسة أسلوبية) كدراسة السيد إبراهيم محمد ، ومنها ما كانت (لغوية نقدية) للدكتور عبد الوهاب العدواني وغيرهما من الكتب والبحوث ، فضلاً عن الدراسات الأدبية التي ربطتها بعلم العروض في المؤلفات القديمة والحديثة .

٧_ ما ورد من الضرائر في الأقسام الأربعة ما هو إلا غيض من فيض ؛ فأبيات الضرائر كثيرة لكن الهدف هو بيان الفكرة في الأقسام الأربعة لا إحصاء الأمثلة الواردة في كل قسم منها .

٨_ لا يوجد كتاب يجمع كل الضرائر ؛ لكثرتها وتفرقها بين كتب النحو ، وتنوعها بين الضرائر الصرفية والنحوية والصوتية ، وقد تعرض البحث للنحوية منها تبعًا لما يقتضيه المقام ، كما أن تصنيف كتب الضرائر فيه اختلاف من حيث التقسيم وسعة المادة والعليلات وطرح آراء النحاة ، وسيكون مشرعًا ناجحًا لمن يرفد المكتبة العربية بكتاب جامع للضرائر ذي تقسيم بيِّن يُذكر فيه تعليلات النحويين مع رفدها بآراء الأدباء.

الهوامش:

١- ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، السيد محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) ، شرحه : محمد بهجة البغدادي ، المطبعة السلفية بمصر ، ١٣٤١هـ : ٣٤ .

٢- ينظر: لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) ، مادة (ضرر) : ٤ / ٤٨٢ .

٣- ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى حجازي ، راجعه : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، (د. ط) ، ١٩٧٣م ، مادة (ضرر): ١٢ / ٣٨٥ .

٤ – التعريفات ، للشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، (د. ط) ، ١٩٦٩ : ١٤٣ .

٥ – المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وآخرون ، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية ، طهران ، (د. ط) ، (د. ت) : ١ / ٥٤٠ .

٦ – سورة البقرة ، الآية : ١٧٣ .

٧- ينظر : المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م : ٣٠٤ .

٨ – المندوحة : السعة، ينظر : لسان العرب ، مادة (ندح) .

٩ – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦.

١٠ – الكتاب ، أبو بشر عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٨م: ٣٧/١.

١١ – منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، أبو الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) ، تحقيق : د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، ١٩٩٦م : ١٤٣ – ١٤٤.

١٢ – ينظر : الكتاب : ١ / ٢٦ – ٣٤ .

١٣ – ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٠٤ – ٢١٦ .

١٤ – ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٦٩ – ٢٧٤ .

١٥ – ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٢ .

١٦- ينظر : الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦م : ٩٠ .

١٧- منهج الأخفش الأوسط : ١٦٦ – ١٦٧ ، نقلا عن دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، نشر وكالة المطبوعات في الكويت ، طبع القاهرة ، ١٩٨٠م : ١٠٩ .

١٨- ينظر : موقف المبرد من الضرورة الشعرية ، م.د. حازم سعيد يونس ، آداب الرافدين ، العدد ٥٣ ، ٢٠٠٩م :٢.

١٩- المصدر نفسه : ٤ .

٢٠- ينظر : المصدر نفسه : ٥ .

٢١- الأصول في النحو ، ابن السراج محمد بن سهل ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦م : ٣ / ٤٣٥ .

٢٢ – ينظر : الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، ط٢ ، ١٣٧١هـ : ١/ ٣٢٣ – ٣٣٥ .

٢٣ – ينظر : ارتشاف الضرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان بن أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د.مصطفى أحمد النماس ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط١ ، ١٩٨٩م : ٣ / ٢٦٨ – ٣١٩ .

٢٤ – دراسات في كتاب سيبويه : ٨١ – ٨٢ .

٢٥- ينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، مطبعة التعليم العالي ، (د.ط) ،١٩٩٠م : ٢١٣ –

٢٦ – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦.

٢٧- سورة البقرة ، الآية : ١٧٣ .

٢٨ – العيون الغامزة الى خبايا الرامزة : ٨٦ نقلا عن الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ٣٢.
٢٩ – ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية : ٣٢، ولسان العرب ، مادة (ضرر) .
٣٠ – ينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية : ٣٣.
٣١– ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ٩٦ .
٣٢– ينظر : المصدر نفسه : ٩٦ – ٩٧ .
٣٣– المصدر نفسه : ١٠٤ .
٣٤– المصدر نفسه : ١٠٤ .
٣٥– سورة الأحزاب ، الآية : ١٠ .
٣٦– ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ١٠٤ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ١٠٥ – ١٠٨ .
٣٧– ينظر : في أدلة النحو ، عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٦م : ٨٦ .
٣٨– ينظر : المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر ، محمد عيد ، القاهرة عالم الكتب ، (د.ط) ، (د.ت) : ١٣٩ .
٣٩– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٧هـ : ١ / ٥٣ ، نقلا عن لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٨ .
٤٠– ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ٩٤ – ٩٥ .
٤١– الخصائص : ١ / ٣٩٠ .
٤٢– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٨ .
٤٣– الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦ .
٤٤– الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦ .
٤٥– ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ١١١، ١٥٠ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية : ٦٢ – ٦٤ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٠ – ٩٤ .
٤٦– دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٠ .
٤٧– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٤ .
٤٨– ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦ – ٨ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٥ – ٩٦.
٤٩– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٩٦ – ٩٧ .
٥٠– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (٣٩٥ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م : ٢١٣ .
٥١– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ١٠٥ .
٥٢– موسيقى الشعر ، إبراهيم أنيس ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الناشر : مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٢م : ٢٩٨ .
٥٣– المصدر نفسه : ٢٩٩ .
٥٤– من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط٦ ، ١٩٧٨م : ٣٤٢ .
٥٥– فصول في فقه اللغة ، رمضان عبد التواب : ١٦٣ .
٥٦– ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢ .
٥٧– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ٤٠٥ – ٤٠٧ .
٥٨– المصدر نفسه : ٤٠٥ .
٥٩– الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية : ٩ – ١٠ .
٦٠– ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٨٠م : ٧ .
٦١– المثل السائر في أدب الشاعر والكاتب ، ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ) ، تحقيق : أحمد الحوفي ، د. بدوي طبانة ، دار النهضة ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٩هـ : ١ / ٥٥ .
٦٢– ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ١٤٨ .
٦٣– الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٢٤ .

٦٤- ينظر : ضرورة الشعر ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (٣٦٨هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م : ٣٤ .

٦٥- ضرائر الشعر : ١٧ .

٦٦- ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٥٦ – ١٢٦ ، ١٢٧ – ٢٨٠ ، ٢٨١- ٣٢٥ .

٦٧- ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، قرأه وعلَّق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، (د.ط) ، ٢٠٠٦م : ٥٤ – ٥٧ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٢٠ – ٢٢ .

٦٨- ينظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية : ١٥٢ – ٣٠٢ .

٦٩- الكتاب : ١ / ٣٢ .

٧٠- ضرائر الشعر : ١٨٣ – ١٨٤ .

٧١- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٠٢ .

٧٢- ضرائر الشعر : ١٥٢ – ١٥٣ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (٤١٢هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، الناشر : دار العروبة بالكويت ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د. ط) ، ١٩٨١م : ٢٢٣ – ٢٢٤ ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٢٠ – ١٢١ .

٧٣- ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٢٤ .

٧٤- سورة المائدة ، الآية : ٥٢ .

٧٥- الكتاب : ٣ / ١٥٨ .

٧٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٢٢ .

٧٧- ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بين يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري (٧١٦هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ط) ، ١٩٩١م : ١٠٢ – ١٠٨ .

٧٨- الكتاب : ٣ / ٦٢ .

٧٩- ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٤٣ – ٣٤٤ ، وضرائر الشعر : ٢٩٨ .

٨٠- ينظر : ضرائر الشعر : ٢٩٧ – ٢٩٨ .

٨١- المصدر نفسه : ٢٩٩ .

٨٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالكين إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠هـ) ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٥٥م : ٣ / ٥٨٣ ، وينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٥٦ .

٨٣- مغني اللبيب : ١٠٨ .

٨٤- ضرائر الشعر : ٢١٩ – ٢٢٠ .

٨٥- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م : ٢ / ٩٢ .

٨٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ١٦٨ .

٨٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ٨٥ .

٨٨- شرح الأشموني : ١ / ٣٧ – ٣٨ .

٨٩- الكتاب : ٣/ ٣٩ . وينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣١٣ – ٣١٤ .

٩٠- ضرورة الشعر : ١٩٦ .

٩١- ينظر : ضرائر الشعر : ٢٨٥ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٢٧٥ .

٩٢- ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٢٧٦ .

٩٣- الكتاب : ٥٠ – ٥١ .

٩٤- ضرائر الشعر : ٢٨٠ .

٩٥- ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٢ .

٩٦- ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣١٥ .
٩٧- ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٠ – ٥١ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٢٧٧ .
٩٨- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م : ٤٤٧ .
٩٩- ينظر : المصدر نفسه ، تعليق المحقق : ٤٤٧ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٣١٣ – ٣١٤ .
١٠٠- ضرورة الشعر : ٦٧ .

ثبت المصادر

- **القرآن الكريم**
- ارتشاف الضرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان بن أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط١، ١٩٨٩م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج محمد بن سهل ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٩٩٦م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، قرأه وعلَّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، (د.ط) ، ٢٠٠٦م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى حجازي ، راجعه : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، (د. ط) ، ١٩٧٣م .
- التعريفات ، للشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، (د. ط) ، ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٧هـ .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، ط٢ ، ١٣٧١هـ .
- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، نشر وكالة المطبوعات في الكويت ، طبع القاهرة ، ١٩٨٠م .
- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالكين إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠هـ) ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٥٥م .
- الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (٣٩٥ هـ) ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، السيد محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) ، شرحه : محمد بهجة البغدادي ، المطبعة السلفية بمصر ، ١٣٤١هـ .
- ضرورة الشعر ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي (٣٦٨هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، مطبعة التعليم العالي ، (د.ط) ،١٩٩٠م .
- في أدلة النحو ، عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٦م.
- الكتاب ، أبو بشر عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (٤١٢هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، الناشر : دار العروبة بالكويت ، مطبعة المدني ، القاهرة ، (د. ط) ، ١٩٨١م.
- المثل السائر في أدب الشاعر والكاتب ، ضياء الدين بن الأثير (٦٣٧هـ) ، تحقيق : أحمد الحوفي ، د. بدوي طبانة ، دار النهضة ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٩هـ .

- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر ، محمد عيد ، القاهرة عالم الكتب، (د.ط) ، (د.ت) .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر ، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وآخرون ، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية ، طهران ، (د.ط) ، (د. ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بين يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري (٧١٦هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ط) ، ١٩٩١م.
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط٦ ، ١٩٧٨م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، أبو الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) ، تحقيق : د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، ١٩٩٦م .
- موسيقى الشعر ، إبراهيم أنيس ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الناشر : مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ط٢ ، ١٩٥٢م .
- موقف المبرد من الضرورة الشعرية ، م.د. حازم سعيد يونس ، آداب الرافدين ، العدد ٥٣ ، ٢٠٠٩م .